الأمم المتحدة

A/C.5/56/SR.21

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
15 March 2002
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ايفاه – ابينتينغ ..... (غانا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ (تابع)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار *A/C.4/55/L.23*: استعراض شامل لكامل مسائل عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

الاستشاريون (تابع)

تفويض السلطة (تابع)

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-61316 (A)
0161316

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ (تابع)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار *A/C.4/55/L.23*: الاستعراض الشامل لكامل مسائل عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (*A/56/478*؛ *A/C.5/55/46* و *Add.1*)

١ - **السيد ميرمحمد** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إنه لئن كان ينبغي تقديم دعم كاف لأنشطة حفظ السلام، فإنه يتعين تقديم موارد كافية لأنشطة الأمم المتحدة ذات الأولوية، ولا سيما في مجال التنمية. وأضاف أنه يتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من أنه كان ينبغي للبيان المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام (A/C.5/55/46 و Add.1) أن يسعى إلى تبرير الطلب الكلي على الموارد وليس مجرد طلبات إضافية للوظائف والتكاليف غير المتكررة للموظفين، وأنه ينبغي للأمانة العامة أن تعيد التفكير في الطريقة التي تبرر بها طلبات الموارد اللازمة لحساب الدعم عندما تستخدم تقنيات الميزنة على أساس النتائج في تقديمها للميزانية المقبلة (A/56/478، الفقرتان ١٠ و ١٤).

٢ - وقال إن موارد حساب الدعم التي يقصد بها تمويل الدعم الإسنادي في المقر لعمليات حفظ السلام في الميدان، ينبغي استخدامها لهذا الغرض وحده وليس لأنشطة تقع في نطاق برنامج عمل إدارات الأمانة العامة التي لا ترتبط مباشرة بعمليات حفظ السلام. وينبغي القيام بانتظام باستعراض عدد الوظائف المرتبطة بذلك من أجل تبرير استمرار الحاجة إليها، وألا يستخدم حساب الدعم كفرصة لطلب موارد لا ترتبط بوضوح وعلى وجه التحديد بالزيادة في احتياجات حفظ السلام.

٣ - وينبغي تجنب إنشاء وحدات صغيرة في إدارة عمليات حفظ السلام للاضطلاع بمهام من مسؤولية الإدارات الأخرى بالدرجة الأولى. وفي هذا الصدد، يشارك اللجنة الاستشارية رأيها بوجوب إنشاء وحدة مكرسة لشؤون الإعلام معنية بعمليات حفظ السلام في إدارة شؤون الإعلام وليس في إدارة عمليات حفظ السلام (A/56/478، الفقرة ٣٢). وبالمثل، ينبغي القضاء على احتمالات الازدواجية في العمل بين الموظفين السياسيين في إدارة عمليات حفظ السلام وبين نظرائهم في إدارة الشؤون السياسية. وثمة حاجة لتوضيح العلاقة بين إدارة عمليات حفظ السلام وبين المكاتب في إدارة الشؤون الإدارية التي تتعامل مع العاملين، والإدارة والرقابة الماليتين، وإدارة أنشطة التوريد، ورصد تفويض السلطات. وينبغي توفير موارد كافية لتجهيز المطالبات، وإن يؤدي عملية إعادة التشكيل المقترحة لشعبة الإدارة الميدانية والسوقيات ينبغي أن تؤدي إلى التعجيل بتسوية المطالبات القائمة غير المعتمدة.

٤ - وقال إنه يشارك اللجنة الاستشارية رأيها بشأن عمليات إعادة التصنيف المقترحة (A/56/478، الفقرة ١٥). ذلك أنه من بين الوظائف الـ ٩٣ التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٢٣٨، ٨٩ وظيفة فقط تم شغلها وأن ٤٤ فقط من شاغلي هذه الوظائف قد بدأوا عملهم. وينبغي بذل قدر أكبر من الجهود لتعيين موظفين في إدارة عمليات حفظ السلام على أوسع أساس جغرافي ممكن، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تمثيل البلدان المساهمة بقوات في هذه الإدارة. ورحب بالتأكيد على التدريب والتخطيط وإعداد القوائم لتحسين إدارة شؤون الموظفين في هذه الإدارة وفي

مكتب إدارة الموارد البشرية. وينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقليص فترة التوظيف إلى أقل من ١٨٠ يوما. وينبغي إبقاء تنفيذ نتائج المفاوضات بشأن مقترحات الأمين العام قيد الاستعراض، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب المنهجية للميزنة على أساس النتائج والحاجة إلى الاستخدام الكفؤ والفعَّال لموارد المنظمة.

٥ - **السيد الجمال** (مصر): قال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على أكبر جانب من الأهمية وأن حكومته لا تدخر جهدا للمشاركة بقواتها في هذه العمليات.

٦ - وأضاف أن إصلاح إدارة المنظمة في مجال حفظ السلام يجب أن يأخذ شكلا متكاملا ومتوازنا لمعالجة كافة الجوانب التي تنطوي على خلل في الوقت الراهن. وإن يبحث أسلوب صياغة مجلس الأمن للولايات التي يمنحها لعمليات حفظ السلام وإشراك البلدان المساهمة بقوات في صياغة وتعديل ومراجعة تلك الولايات وما تستتبعه من مهام. وينبغي أيضا بحث دور الأمانة العامة في اختيار الدول المشاركة والمكونة لقوات عمليات حفظ السلام. ومن أجل وضع حد للعجز المالي المزمن الذي تواجهه الأمم المتحدة منذ سنوات، ينبغي لجميع الدول الأعضاء دفع متأخراتها المالية المستحقة للمنظمة وسداد حصصها المقررة في ميزانيات المنظمة بالكامل وفي حينها ودون شروط. وذلك من شأنه تمكين المنظمة من سداد مستحقات الدول الأعضاء نظير مشاركتها بقوات ومعدات في عمليات حفظ السلام. وليس من المقبول أن يستمر الوضع الحالي الذي يتمثل في قيام الدول المساهمة، وغالبيتها من البلدان النامية، بتقديم ما يعادل في رأي وفده الإعانة المالية التي تغني عن قيام دول أعضاء بتحمل أعبائها المالية بموجب الميثاق. وتوجد حاجة ملحة لإصلاح أسلوب وقواعد العمل الداخلية بالأمانة العامة من أجل تطوير الإجراءات الإدارية المتعلقة بمشاركة الدول في عمليات حفظ السلام، وخاصة من خلال إعداد مذكرات التفاهم لتحسين الإجراءات المتبعة لسداد مستحقات الدول في حينها.

٧ - ومضى يقول إنه يوجد خلل واضح داخل وحدة المطالبات في أسلوب التعامل مع هذه المطالبات وتسويتها. وتتضمن مقترحات الأمين العام إعادة هيكلة هذا القطاع، ويأمل وفده أن يؤدي ذلك إلى تحسين أداء هذه الوحدة وسرعة تسوية المطالبات المقدمة من الدول المساهمة بقوات ومعدات في عمليات حفظ السلام. وثمة حاجة أيضا إلى إعادة النظر في المعلومات المتوفرة في قاعدة بيانات عمليات حفظ السلام المتعلقة بمطالبات الدول المساهمة بقوات ومعدات، وإضافة معلومات عن أصل المطالبة. فقد لاحظ وفده، على سبيل المثال، تضارب قيمة هذه المطالبات دون قيام الوحدة الإدارية المسؤولة عن عمليات حفظ السلام بتقديم تفسير لذلك.

٨ - وأكد ضرورة متابعة توصيات الفريق المعني بعمليات حفظ السلام بشأن الهياكل المقترحة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، فضلا عن أوجه الدعم الإداري والمالي لها. وقال إن وفده يتفق مع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بوحدة أفضل الممارسات في حفظ السلام.

٩ - وقال إن الحاجة إلى دعم قدرات المنظمة في مجال عمليات حفظ السلام ينبغي ألا تعني أن يؤدي ذلك إلى تحويل إدارة عمليات حفظ السلام - على أهميتها وتشعب التخصصات التي تحتاج إليها في عملها - إلى أمم متحدة مصغرة. وينبغي استخدام بعض الموارد البشرية والمالية لدعم قيام وحدات صغيرة داخل الإدارة بغية تعزيز التنسيق فيما بين الإدارات المختلفة المعنية بالمشاركة في جهود حفظ وبناء السلام، بما في ذلك من خلال استخدام ضباط اتصال.

١٠ - وقال في ختام كلمته أن وفده يؤيد تعليقات ممثل جمهورية إيران الإسلامية بشأن حالات التأخير في ملء الوظائف التي وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، ويطلب الحصول على معلومات تفصيلية عن هذه الوظائف والموظفين الذين تم تعيينهم لشغلها. ويود أيضا معرفة مدى التزام الأمانة العامة بقرارات الجمعية العامة بشأن تمثيل الدول المساهمة بقوات ومعدات في إدارة عمليات حفظ السلام.

١١ - **السيد الشبكشي** (المملكة العربية السعودية): قال إن حكومته تلتزم بقوة بتحسين كفاءة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بما يتفق مع إعلان الألفية.

١٥ - وقال إنه يتفق مع اللجنة الاستشارية حول وجوب تبرير طلبات الوارد لحساب الدعم في مجموعها؛ وضرورة بذل قدر أكبر من الجهود لتوضيح العلاقات بين إدارة عمليات حفظ السلام ومكاتب إدارة الشؤون الإدارية؛ وأن اتخاذ قرارات بشأن طلبات الموارد اللازمة لحفظ السلام تقتضي دلائل واضحة بشأن المهام المستمرة والجديدة التي تنطوي على موارد إضافية، فضلا عن إيضاح الأسباب في قصور القدرة الحالية؛ وأن المهام المتعلقة بالوظائف المقترحة لترع السلاح والشؤون الإنسانية في وحدة أفضل الممارسات في حفظ السلام غير محددة تحديدا جيدا؛ وأنه من الأفضل إدراجها في الإدارات الموضوعية المعنية؛ ووجوب إجراء تحليل للأثر المترتب على الموارد الإضافية في دائرة إدارة شؤون الموظفين والدعم في تجهيز الطلبات؛ وإن الأمر يحتاج إلى نظام فعَّال لإدارة ورصد أعمال الموظفين في إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب إدارة الموارد البشرية.

١٣ - وأضاف أنه ينبغي للأمانة العامة استخدام تكنولوجيا المعلومات لتخفيض الفترة اللازمة لتعيين الموظفين من ١٨٠ يوما إلى ٩٠ يوما، تشمل ٦٠ يوما للإعلان عن الوظائف الشاغرة. وقد أوصت اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على سبع وظائف إضافية في إطار الميزانية العادية و ١٢٢ وظيفة إضافية في إطار حساب الدعم، على أن يتم تبرير جميع الطلبات المتعلقة بالوظائف الجديدة تبريرا كاملا.

١٤ - **السيد غاتيلوف** (الاتحاد الروسي): قال إن نهج وفده إزاء مقترحات الأمين العام تستند إلى التجربة الأخيرة في حفظ السلام، وظهور بعثات متعددة الأوجه، وتطوير قدرات المنظمة البشرية والسوقية. وأعرب عن أسفه لأن المقترحات لا تتناول جميع العناصر التي قام بتحليلها الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وخاصة مفهوم الاحتياطي الاستراتيجي لتعزيز القدرة على الانتشار السريع والفعَّال، ولكنه لاحظ أن المقترحات في هذا الشأن سوف تقدم إلى الدورة المستأنفة في وقت مبكر من عام ٢٠٠٢.

١٥ - وأيد اقتراح إنشاء أمانة مصغرة للجنة التنفيذية المعنية بالسلم والأمن، والتي من شأنها تعزيز القدرة التحليلية للمنظمة وتنسيق جهود مختلف إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها في ضوء إمكانياتها ومجالات نشاطها. ونظرا لتعقُّد إصلاح حفظ السلام، فإنه يؤيد اقتراح إنشاء وظيفة مدير إدارة في إدارة عمليات حفظ السلام لمساعدة كبار الموظفين على حل المشكلات اليومية في تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تغيير ثقافة الإدارة في الشؤون الإدارية.

١٦ - وقال إن كفاءة وفعالية وحدة أفضل الممارسات في حفظ السلام لا يمكن تعزيزها من خلال زيادة موظفيها فحسب؛ بل ينبغي بدلا من ذلك تحسين استخدام طاقة الوحدة الحالية في جمع المعلومات الواردة من الوحدات الأخرى في إدارة عمليات حفظ السلام، ومن الأمانة العامة والبعثات أنفسها، والقيام بتحليلها واستخدامها، وينبغي تحسين التنسيق داخل الأمانة العامة. وأيد توصيات اللجنة

الاستشارية في هذا الشأن. وأضاف أن الطلبات المتعلقة بتخصيص موارد إضافية لتعزيز الشعبة العسكرية وشعبة الشرطة المدنية، وخاصة في مجالات مثل التخطيط والتدريب والتحليل والإدارة تستند إلى أسس سليمة. غير أن بعض الموارد المطلوبة لا ترتبط بشكل واضح ومحدد بإنشاء وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام.

١٧ - وأكد أن التحليل الذي أجرته اللجنة الاستشارية لمقترحات الأمين العام (A/56/478) مفيدة ودقيقة بشكل استثنائي، ومن شأنها تعزيز إدراك اللجنة الخامسة لفحوى ومبررات هذه المقترحات من ناحية التحديات التي تواجهها المنظمة حاليا في حفظ السلام. وقال إن استنتاجات وتوصيات اللجنة الاستشارية مدروسة جيدا ومتوازنة، وستكون بمثابة أساس جيد لمقررات اللجنة الخامسة بشأن إصلاح حفظ السلام.

١٨ - **السيدة سون منكين** (الصين): قالت إن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/55/1024 و corr.1)، يؤيد بصفة عامة السياسات الرامية إلى تعزيز قدرة الأمانة العامة على إدارة البعثات وتخطيطها ودعمها. وإن إصلاح حفظ السلام يعطي الأولوية لإضافة وظائف جديدة وإجراء تحسينات هيكلية في إدارة عمليات حفظ السلام. وأكدت أن وفدها يؤيد هذا النهج، ويرى أن تستند اللجنة الخامسة فيما تجريه من مناقشات إلى تقرير اللجنة الخاصة.

١٩ - وأعربت عن أملها في أن تعجِّل الأمانة العامة بتقديم مبررات تفصيلية لكل وظيفة على حدة في طلباتها الحصول على موظفين إضافيين، على نحو ما طلبت اللجنة الخاصة (A/55/1024، الفقرة ٨٣). وقالت إنها تشارك اللجنة الاستشارية ما أعربت عنه من رأي بشأن عرض تقديرات ميزانية حساب الدعم (A/56/478، الفقرتان ٩ و ١٠). وأن يقتصر استخدام أموال حساب الدعم على الأغراض المحددة، وأن يتوقف مستوى حساب الدعم على مستوى الأنشطة الراهنة لحفظ السلام. ونظرا لأن الوظائف الإضافية المطلوبة في إطار حساب الدعم لا ترتبط بوضوح وعلى وجه التحديد بعمليات حفظ السلام، تساءلت عن السبب الذي من أجله لم تلتمس أموال من الميزانية العادية لهذه الوظائف.

٢٠ - وأعربت عن أملها في أن توضع موضع التنفيذ التوصيات السابقة الصادرة عن اللجنة الخاصة بشأن تعزيز التنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام والإدارات الأخرى. لقد أيدت اللجنة الخاصة مفهوم إقامة احتياطي استراتيجي في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات، ولكن الأمين العام لم يقدم بعد مقترحا تفصيليا للميزانية في هذا الصدد. وأعربت عن أملها في أن يقوم بذلك في المستقبل القريب.

٢١ - **السيد كوليك** (أوكرانيا): قال إن أوكرانيا تساهم منذ عام ١٩٩٥ بقوات ومعدات في ٢٠ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وينبغي تعزيز أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، وخاصة مهمة الإسناد التي يضطلع بها المقر، نظرا للتوسع في نطاق هذه الأنشطة وتشابكها. وعليه، فإنه يرحب بالمرحلة الثانية من تنفيذ التوصيات السليمة والمناسبة من حيث التوقيت والصادرة عن الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. ويقدم تقرير اللجنة الاستشارية أساسا مفيدا لقيام اللجنة الخامسة بالنظر في مستويات الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية وحساب الدعم.

٢٢ - وقال إنه ما أن يتقرر إنشاء الوظائف الإضافية المطلوبة، فإنه ينبغي شغلها على وجه السرعة وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥٨، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الصحيح للبلدان المساهمة بقوات في إدارة عمليات حفظ السلام. وعلى الرغم من أن هذه الإدارة وغيرها من الإدارات بحاجة إلى موارد إضافية، فإنه ينبغي أيضا بذل الجهود لتحسين أساليب العمل وإجراءات تحقيق الانتفاع

الأمثل بالموارد القائمة. وينبغي أن تعكس التغييرات الهيكلية والمتعلقة بالموظفين التي وافقت عليها اللجنة، الطابع المتطور لإصلاح حفظ السلام والاحتياجات من الموظفين في المستقبل، وخاصة في إطار حساب الدعم، وينبغي استعراضها وتعديلها دوريا حسب الاقتضاء.

٢٣ - **السيد كينيدي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده الذي ظل مخلصا لتحسين حفظ السلام بوصفه مهمة أساسية للأمم المتحدة، يسلِّم بالمخاطر التي تواجه حفظة السلام في الميدان ويرى أن رفاهيتهم تتسم بأهمية قصوى. وقد قدم تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809) (تقرير الإبراهيمي) خريطة للإصلاح، وأثار عددا من الاقتراحات والمناقشات في اللجنة الخامسة. ويثبت النهج الشامل للإصلاح في هذا المجال جدارته بفضل التعاون الذي تبديه الدول الأعضاء.

٢٤ - وأضاف أن وفده يؤيد توفير قدرة إضافية وحسنة التوجيه لإدارة عمليات حفظ السلام والإدارات ذات الصلة. وقد عالجت الأمانة العامة، في أحدث تقرير لها عن الآثار المترتبة لتوصيات محددة في الميزانية، عددا من الشواغل. ويعتقد وفده أن الإدارة سوف تتطلب دعما إضافيا عندما تقول أنها تعمل من أجل إجراء تغيير. غير أن الوفود تحتاج من أجل تبرير أي طلب للتمويل لعواصمها إلى موافاتها بمزيد من المعلومات التي تعزز هذا الطلب.

٢٥ - وأشار إلى أنه من الممكن تحقيق المزيد من التحسين لعرض الميزانية. وإن الميزنة على أساس النتائج أمر جوهري إذا كان للجنة أن تنظر بشكل مدروس في طلبات الحصول على موارد إضافية. ويود وفده الحصول على فهم أفضل لكيفية استخدام الموارد الجديدة، وما هي أوجه القصور التي ستشملها المعالجة، وما هي الجهود التي يجري بذلها من أجل استخدام الموارد القائمة على النحو الأمثل. ويرحب وفده بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل عرض الأفكار المتعلقة بالاحتياطي الاستراتيجي في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي، والمشاورات التي يجريها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام ومعاونوه مع الدول الأعضاء. وينبغي إجراء مناقشات في المستقبل بشأن تخطيط الانتشار السريع، بما في ذلك سلطة الارتباط بموارد قبل تقرير الولايات.

٢٦ - **السيد كيندال** (الأرجنتين): قال إن الأمم المتحدة مضت قدما في عام ٢٠٠٠ في إجراء فحص تاريخي ودقيق لأنشطتها المتعلقة بالسلام والأمن بغية زيادة فعاليتها، وأن العملية الجارية الآن سوف يكون لها أثر عميق على عملياتها في المستقبل في هذا الميدان. وقد أصدرت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام مجموعة من المقترحات والاستنتاجات والتوصيات، وعلى اللجنة الخامسة أن تنظر الآن في آثارها على الميزانية.

٢٧ - وقال إن الأرجنتين من المساهمين الرئيسيين بقوات في عمليات الأمم المتحدة للسلام، وأن وفده شارك بنشاط في مناقشات اللجنة الخاصة. ويؤيد استنتاجات اللجنة الخاصة وتوصياتها التي تحدد طرق تحسين إدارة بعثات حفظ السلام وتخطيطها ودعمها من خلال تعزيز التنسيق داخل إدارة عمليات حفظ السلام وبينها وبين الإدارات الأخرى، وعن طريق تحسين جمع المعلومات وتحليلها. ويتطلب أمن موظفي الأمم المتحدة والأشخاص المرتبطين بها، قدرا خاصا من الاهتمام. وينبغي تقديم الدعم الكافي لمكتب الأمم المتحدة لمنسق الأمن. وعلى المنظمة أن تتصدى للتحديات التي تواجهها بأسرع وأكفأ ما يمكن، وأن تعمل على تحقيق عملية الإصلاح من خلال توفير الموارد اللازمة عندما تكون هناك مبررات لها أمام اللجنة.

٢٨ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن تقرير الإبراهيمي قد أصبح علامة بارزة في إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأن الوقت قد حان لأن تقوم اللجنة الخامسة باتخاذ إجراء بشأن المقترحات المطروحة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/55/1024)، التي تستند إلى تقرير الإبراهيمي.

٢٩ - وقد أصدرت اللجنة الاستشارية توصيات بشأن سبل تلافي الازدواجية وأعربت عن رأي يفيد بأن إضافة عدد من الوظائف أو الوحدات التنظيمية ليس من شأنه بالضرورة تحسين الكفاءة. غير أنه مما يبعث على الدهشة أن اللجنة الاستشارية قد اعترضت في توصياتها على نحو ٤٠ في المائة من طلبات الأمين العام لوظائف جديدة.

٣٠ - ويرحب وفده بالتأكيد على إدماج حقوق الإنسان في تخطيط وتنفيذ العمليات الدولية للسلام، ويؤيد إنشاء وظائف جديدة في هذا المجال، خاصة وأن عدد عمليات حفظ السلام التي تحتوي على عناصر لحقوق الإنسان آخذة في الازدياد. ويعتقد وفده أنه من المهم بصفة خاصة تعزيز قدرة المنظمة على جمع المعلومات وتحليلها، وذلك على سبيل المثال عن طريق تحويل وحدة الدروس المستفادة إلى وحدة أفضل الممارسات في حفظ السلام، وعن طريق تزويد تلك الوحدة بالوظائف اللازمة. ويرحب بالتأكيد على أهمية الشرطة المدنية في عمليات السلام المتعددة المهام ويؤكد الحاجة إلى التركيز على إصلاح قطاع الأمن في عمليات السلام.

٣١ - وقال إن تعزيز شعبة الشرطة المدنية وإنشاء وحدة جديدة للقانون الجنائي والاستشارات القضائية يتطلب الدعم، وهو ما يتطلبه أيضا إدماج عناصر مدنية في الشعبة العسكرية. ومن المخيب للآمال أن اللجنة الاستشارية لم تؤيد إنشاء وظائف لمستشارة القضايا الجنسانية في وحدة أفضل الممارسات في حفظ السلام.

٣٢ - **السيد لوليشكي** (المغرب): قال إن الفترة الأخيرة شهدت طفرة في الاهتمام بكفالة توافر الموارد اللازمة لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ وازدادت ميزانية حفظ السلام إلى أكثر من ٤٣ بليون دولار. ومن بواعث الارتياح أن الأمم المتحدة تمضي قدما الآن في عهد جديد لعمليات حفظ السلام، لم تكن فيه تحافظ على سلم هش فحسب مع انتظار التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، وإنما أصبحت أيضا تشترك في وقت مبكر في أنشطة من أجل تفادي احتمالات نشوب منازعات. وهذه الأنشطة أكثر تعقيدا واتساعا، وتتطلب المزيد من القدرة من جانب المنظمة. ويشير بوضوح تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام إلى أوجه القصور في النظام الحالي.

٣٣ - وينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام، التي تمثل أساس عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أن تعمل مع مجلس الأمن ومع الدول المساهمة بقوات وفي الميدان، ويلزمها موارد إضافية للاضطلاع بمهامها العديدة على أكفأ وجه ممكن. ويمكن لهياكلها أن تقدم مساهمة إيجابية في التحكم في تكاليف عمليات حفظ السلام. وأضاف أن المغرب تشترك حاليا في العديد من عمليات حفظ السلام وتود أن تقوم الإدارة بتحسين إدارة شئونها الإدارية والمالية. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كانت ٤٣ من الوظائف الـ ٤٤٢ المخصصة للإدارة ما زالت شاغرة، ومع ذلك يجري طلب المزيد من الموارد. وتتسم عملية التعيين ببطء شديد. وينبغي للإدارة أن تكفل تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥٨.

٣٤ - وينبغي شغل الوظائف الجديدة على أساس أوسع توزيع جغرافي ممكن، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمرشحين

من الدول المساهمة بقوات. وينبغي لأي عملية لإعادة تنظيم إدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مثل إنشاء وحدات جديدة، أن تتفادى الازدواجية وتداخل الولايات، وأن تزيل القصور الإداري الذي يكتنف الإدارة الآن. وينبغي تحسين التفاعل بين الإدارة وإدارة الشؤون الإدارية.

٣٥ - وقال إن حساب دعم عمليات حفظ السلام يقصد به أن يستخدم في تحسين إدارة عمليات حفظ السلام في المقر. وينبغي لتعزيز إدارة عمليات حفظ السلام، في جملة أمور، أن يتيح تحسين الخدمات المالية والإدارية التي تقدمها الإدارة للدول المساهمة بقوات، من خلال أمور منها على سبيل المثال عقد مذكرات للتفاهم واعتماد المطالبات.

٣٦ - وأعرب عن قلق وفده إزاء عدم اعتماد المطالبات المتعلقة بالمعدات التي أصابها التلف أثناء عمليات حفظ السلام، أو الديون المتعذرة التحصيل. وإن كان من المأمول ألا تنشأ هذه الحالات في المستقبل، فمن المفيد معرفة الأحكام التي تطبق في هذه الحالات. وينتظر وفده باهتمام تقرير الأمين العام بشأن إنشاء احتياطي استراتيجي في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي، وهو أمر جوهري لكفالة النشر السريع والفعَّال لعمليات حفظ السلام. وأخيرا، ينبغي ألا يحول الاهتمام الخاص بعمليات حفظ السلام والأمن الدولي بحال من الأحوال دون أن تقوم المنظمة بالنظر في ميادين العمل الرئيسية الأخرى، مثل التنمية.

٣٧ - ولئن كانت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تقوم بدور أساسي في صون السلم الدولي وتوطيده، فإن تسوية الصراعات أو الأزمات تتوقف أولا وقبل كل شيء على الإرادة السياسية للسير في طريق السلام والتعاون.

٣٨ - **السيد بوحدّو** (الجزائر): قال إنه من الواضح تماما أن إدارة عمليات حفظ السلام ينبغي أن تتكيف مع الزيادة غير المسبوقة في عدد المهام المعقدة والمتنوعة المسندة إليها، وأنها تتطلب موارد للقيام بذلك. وعلى الإدارة أن تقوم بإعداد وإدارة عدة عمليات لحفظ السلام في وقت واحد مع الإشراف على ميزانية تزيد على ثلاثة بلايين دولار وعشرات الألوف من القوات وضباط الشرطة والموظفين المدنيين في أركان الأرض الأربعة.

٣٩ - وأضاف أن الغرض الأساسي من التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي وتقرير اللجنة الخاصة هو ضمان أن تقوم الإدارة بهذا العمل. وتحقيقا لذلك، ينبغي للمنظمة أن تهيء قدرا أكبر من التنسيق والتماسك فيما بين مختلف المشاركين في عمليات حفظ السلام بدلا من مجرد التركيز على زيادة عدد الوحدات الإدارية على خريطة الإدارة التنظيمية. وكما لاحظت اللجنة الاستشارية، ينبغي لهيكل الإدارة أن يتكيف في ضوء التجربة المقبلة.

٤٠ - وأكد انضمام وفده بالكامل إلى الموقف الذي خططت اللجنة الاستشارية معالمه في الفقرتين ٩ و ١٠ من تقريرها. وينبغي للأمانة العامة أن توفر المعلومات لا عن الموارد الإضافية لحساب الدعم فحسب، وإنما على جميع الجوانب المتعلقة بميزانية حساب الدعم، وأن تقدم تحليلا لعبء العمل بدلا من أن تقدم فحسب إحصاءات عن حجم العمل الأولي. وينبغي أن يستخدم حساب الدعم في الغرض المعتمد له فقط، أي دعم المقر لإدارة عمليات حفظ السلام في الميدان. وليس من المقبول أن تمول وظائف في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وفي خدمات الرقابة من موارد حساب الدعم.

٤١ - وقال إن وفده وإن كان يؤيد الملاحظات التي أوردتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٥ من تقريرها، فإنه يعتقد أن إعادة التصنيف شكل مقنَّع من أشكال ترقية شاغلي الوظائف، وهو بذلك غير مقبول على الإطلاق.

وقال إن الافتقار إلى الشفافية في عمليات التوظيف والتعيين والترقية في إدارة عمليات حفظ السلام أمر يدعو إلى القلق. ولم يتم بعد بالكامل شغل الـ ٩٣ وظيفة التي وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين؛ والواقع أنه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بدأ الموظفون في الاضطلاع بأعمالهم في أقل من نصف هذه الوظائف. ودعا الأمانة العامة إلى إتمام التعيين في جميع الوظائف الـ ٩٣ وأن تقدم قائمة بأسماء المرشحين الذين تم تعيينهم، بما في ذلك معلومات عن جنسياتهم.

٤٢ - وأعرب عن أسفه لأن إدارة عمليات حفظ السلام تراخت في تطبيق القواعد والأنظمة والإجراءات في إدارة الموارد البشرية. وإن من مهمة مكتب إدارة الموارد البشرية إدارة ومتابعة تعيين الموظفين وأن تفسر قواعد وأنظمة المنظمة. وقال إن لدى وفده تحفظات جدية بشأن عدد من الوظائف المطلوبة، وأيضا بشأن إنشاء وحدات جديدة داخل الإدارة. وسوف يتابع الوفد عن كثب مناقشة الآثار المالية في الميزانية على هذه الاقتراحات أثناء المشاورات غير الرسمية للجنة.

٤٣ - **السيد اجسيمان** (غانا): قال إن وفده يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية، وخاصة قرارها بالنظر بالتعاقب في المقترحات المتعلقة بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (تقرير الإبراهيمي). وتؤيد أيضا اعتماد شكل الميزنة على أساس النتائج في عرض تقديرات حساب الدعم، التي ينبغي أن تشدد التركيز على تخصيص الموارد.

٤٤ - وقال إن اتباع نهج إداري متكامل لتخطيط وتنفيذ البعثات لا يسفر دائما بالضرورة عن إعادة التوزيع المادي للوحدات الفنية في إدارة شؤون حفظ السلام. وبدلا من ذلك، يمكن تحديد مراكز تنسيق داخل الشعب الموضوعية لتنسيق المهام التي يحتاج الأمر إلى إدماجها فنيا. لذلك يؤيد وفده مقرر اللجنة الاستشارية بعدم التوصية بإنشاء وحدات فنية داخل إدارة عمليات حفظ السلام لشؤون الإعلام وحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية. غير أنه يؤيد إصدار توصية بتعزيز الوحدات القائمة داخل الإدارات الموضوعية.

٤٥ - وبالنسبة للتقديرات المتعلقة بالاحتياجات من الوظائف، يشارك وفده اللجنة الاستشارية رأيها بأن موارد حساب الدعم يقصد بها بالدرجة الأولى توفير قدرة إضافية في المقر لإدارة عمليات حفظ السلام في الميدان، ومن ثم عدم النظر إلى الممارسة الحالية بوصفها فرصة عامة لطلب الموارد التي لا تتعلق بشكل واضح ومحدد بالزيادة في احتياجات حفظ السلام. لذلك ينبغي توخي الحذر في الموافقة على الوظائف الجديدة، وخاصة في ضوء صعوبة إنهاء الوظائف القائمة. وفضلا عن ذلك، ينبغي تمييز الوظائف غير المتعلقة بأنشطة حفظ السلام العامة عن الوظائف المتعلقة بأنشطة حفظ السلام المحددة التي ينبغي أن يكون من يشغلها مرتبطا ارتباطا قويا بالأنشطة المحددة زمنيا والمتعلقة بالبعثات بالتحديد.

٤٦ - وينبغي للأمانة العامة أن تكفل شغل جميع الوظائف الإضافية الـ ٩٣ التي وافقت عليها الجمعية العامة بموجب قرارها ٥٥/٢٣٨، بالكامل، مع الأخذ في الاعتبار نص وروح المادتين ١٠٠ و ١٠١ من الميثاق والشواغل التي أعرب عنها بشأن الحاجة إلى التناسب في تعيين رعايا أكفاء من البلدان المساهمة بقوات التي تقف في طليعة حفظ السلام في إدارة عمليات حفظ السلام.

٤٧ - وقال إن التغيير في الممارسة فيما يتعلق بمذكرات التفاهم من أجل بعثات حفظ السلام، قد ألقى مسؤوليات إضافية على عاتق المساهمين بقوات الذين يطلب منهم، في كثير من الحالات، تعبئة موارد كبيرة. لذلك يرحب وفده

بتوصية اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف التي اقترحها الأمين العام من أجل دائرة الإدارة المالية والدعم المالي. غير أن حالة المنظمة المالية هي في نهاية الأمر عامل رئيسي في سداد المطالبات بالتكاليف المستحقة للبلدان المساهمة بقوات. لذلك ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها في هذا الشأن.

٤٨ - **السيد شارما** (نيبال): قال إن نيبال التي فقدت ٤٢ من رعاياها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تعترف بالعلاقة التكاملية بين السلام والتنمية. وإن حفظ السلام هو أحد المجالات الأساسية لأعمال الأمانة العامة التي بحاجة إلى التعزيز والإصلاح. ولئن كان وفده يرحب بجهود الأمين العام للنهوض بالإصلاحات في هذا المجال، فإن التقدم بطئ وجزئي وغير كاف، وهناك حاجة إلى بذل جهود أشمل وأكثر شعورا بالواجب.

٤٩ - وأعرب عن خيبة أمل وفده للبطء في شغل الوظائف الإضافية التي وافقت عليها الجمعية العامة من أجل إدارة عمليات حفظ السلام. وفضلا عن ذلك، عجز الأمين العام عن بيان مدى التخفف الذي من المرجَّح أن يتحقق في أعباء العمل وما إذا كان الأداء سوف يتحسن لدى شغل هذه الوظائف. ومن المهم معرفة أن مبدأ التمثيل الجغرافي قد روعي لدى شغل هذه الوظائف، وأن العدل قد تحقق بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات.

٥٠ - وأضاف أنه يبدو أن هناك مجالا لإجراء إصلاحات بعيدة المدى للقضاء على الازدواجية بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإدارية، وبين إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب إدارة الموارد البشرية. وينبغي بحث هذه الاحتمالات باستفاضة نظرا لأن مجرد إضافة موظفين إلى إدارة عمليات حفظ السلام سيكون قليل الفائدة، وخاصة في الأجل الأطول. إن طلبات تعيين موظفين إضافيين في الوقت الذي ما زال فيه عدد كبير من الشواغر لم يتم شغله لا يقدم أي تأكيد على أنه يجري بذل ما يكفي لتبسيط إجراءات التعيين المستهلكة للوقت وتعظيم الكفاءة. وبدلا من ذلك، فإن من شأن إنشاء وحدات موضوعية صغيرة داخل إدارة عمليات حفظ السلام مضاعفة الزيادة في ازدواجية العمل داخل الإدارة.

٥١ - وتطرق إلى البيان المقدم من الأمين العام بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.4/55/L.23 (A/C.5/55/46 و Add.1)، وقال إنه من الصعب إدراك السبب الذي من أجله ما زالت الأمانة العامة، رغم أقوال اللجنة الاستشارية المتكررة، لا تستخدم مؤشرات حجم العمل لتبرير طلباتها الحصول على موارد. وعدم القيام بذلك لا يتفق مع حرص الأمانة العامة ورغبتها الشديدة في اعتناق الميزنة على أساس النتائج. وينبغي إجراء الإصلاح على أساس التحليل الموضوعي والتبرير العقلاني وليس على أساس التعجل والتوقعات، الأمر الذي أدى إلى قيام اختلاف واسع بين طلبات الأمانة العامة وتوصيات اللجنة الاستشارية وما يمكن أن توافق عليه اللجنة الخامسة بشكل معقول. ويميل وفده إلى استنتاج أن الأمانة العامة تغلب عليها "أعراض هامش الأمان" الشائعة في الأمم المتحدة وغيرها.

٥٢ - وقال إن وفده يؤيد رأي اللجنة الاستشارية الاحترازي من أن الممارسة الجارية لتنفيذ توصيات تقرير الإبراهيمي ينبغي عدم النظر إليها بوصفها فرصة عامة للأمانة العامة لكي تطلب موارد لا تتعلق بوضوح وعلى نحو محدد باحتياجات حفظ السلام. ومن شأن هذه الاتجاهات الإضرار بمصداقية الأمانة العامة وأن وفده يتعذر عليه قبول طلبات يدفعها التعجل والمصالح الشخصية والحجج الملتوية. وينبغي مواصلة الجهود من أجل ترشيد استخدام الموارد الموجودة وتعظيم الناتج من خلال استخدامها على نحو أكفأ.

٥٣ - وأعرب عن ارتياح وفده لتوصية اللجنة الاستشارية بشأن اقتراح الأمين العام تعزيز إدارة الشؤون الإدارية وتزويدها بما يكفل تقديم دعم كاف للمستوى الراهن لعمليات حفظ السلام، وتوصيتها بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف من أجل إدارة عمليات حفظ السلام. ويرحب، بصفة خاصة، بالتوصية التي تقضي بأن يتم تقييم نتائج أي تغييرات قد توافق عليها الجمعية العامة بحلول عام ٢٠٠٤ حتى يتسنى ضمان أن ما تم تنفيذه يظل، سواء من حيث الحجم أو الهيكل، يمثل أكثر الاستجابات ملاءمة لاحتياجات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. والواقع أنه ينبغي البدء في عمليات التقييم الدورية في موعد مبكر.

٥٤ - وأخيرا، ينبغي أن تمثل البلدان المساهمة بقوات على نحو كاف في إدارة عمليات حفظ السلام بعد إعادة تشكيل هياكلها، وخاصة في الرتب العليا، بما يعكس مساهماتها في عمليات حفظ السلام وضمان إنجاز أهداف الإدارة.

٥٥ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): قالت إن الزيادة الكبيرة في مستوى الموارد المخصصة لأنشطة حفظ السلام تعكس الأهمية التي تعقدها الجمعية العامة على هذه الأنشطة. ويرى وفدها، مع ذلك، أنه لا توجد حاجة برنامجية أو عملية للموارد الإضافية التي وافقت عليها الجمعية العامة في القرار ٢٣٨/٥٢ من أجل إنشاء ٩٣ وظيفة إضافية في إدارة عمليات حفظ السلام، ووظيفتين إضافيتين في شعبة المساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية. ومن الناحية العملية، فإن من شأن الموارد الإضافية المقترحة للميزانية العادية وحساب الدعم تضع حفظ السلام في وضع متميز بالمقارنة بالأنشطة الأخرى المتعلقة بالتنمية التي تساويها في الأهمية، والتي تخضع لتدقيق شديد ومن المتوقع أن تنجز الأكثر بإنفاق الأقل. ولئن كان وفدها يقر بأهمية أنشطة حفظ السلام، فإنه ينبغي النظر بدقة في هذا الاختلال في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٥٦ - وقالت إن تقرير اللجنة الاستشارية يضم ملاحظات مفيدة وخاصة الملاحظات المتعلقة بالحاجة إلى إجراء إصلاح أنشطة حفظ السلام ليس فقط من خلال الوظائف الإضافية والموارد غير المتعلقة بالموظفين، وإنما أيضا من خلال تحسين التنسيق والكفاءة. ومما يدعو إلى القلق أيضا الملاحظات التي تشكك - فيما يبدو - في مبررات طلبات إنشاء وظائف مع انعدام أي علاقة منظورة بين المقترحات والاحتياجات المتزايدة لعمليات حفظ السلام. وتتعلق عدة مقترحات بوظائف ترمي إلى زيادة القدرة على المساندة لدى إدارة عمليات حفظ السلام عن طريق التوسع في هيكلها الإداري، وزيادة عدد الوحدات الإدارية، مما ينطوي على ازدواجية مع المهام التي تضطلع بها الإدارات الأخرى، وإنشاء مهام جديدة غير محددة تحديدا جيدا، وكل ذلك ينحو نحو التقليل من تقدير إمكانيات الإدارة القائمة.

٥٧ - وقالت إن وفدها يلاحظ بقلق أن الأمانة العامة قد استخدمت التقرير لطلب موارد جزافية ينبغي أن تبحث في سياق برنامجي، مع الأخذ في الاعتبار الطاقات الموجودة داخل الأمانة العامة. وأعربت عن أملها لو أن مقترحات الأمانة العامة، في سياق الثقافة الإدارية على أساس النتائج وفي إطار الموارد المحدودة، قد استهدفت ضمان استخدام الموارد بقدر أكبر من الكفاءة. وفضلا عن ذلك، فإنه على الرغم من الصفة العاجلة التي تمت بها الموافقة على الوظائف الإضافية الـ ٩٣ من أجل إدارة عمليات حفظ السلام، لم يتم حتى الآن شغل سوى ٤٤ منها. وقالت إنها تؤيد إجراء تحليل مفتوح ومتعمق للمقترحات المتعلقة بطلب الوظائف، يستند إلى الجدارة، وإلى توصية اللجنة الاستشارية بأنه ينبغي للجمعية العامة، بعد مرور فترة من الوقت، أن تقوم بتقييم أثر أي تغييرات قد توافق عليها الجمعية العامة حتى يتسنى ضمان أن ما تم تنفيذه يظل، سواء من حيث الحجم أو

الهيكل، يمثل أكثر الاستجابات ملاءمة لاحتياجات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

٥٨ - وإن كان وفدها يشارك الرأي القائل بأن النهوض بحقوق الإنسان في منطقة تغطيها بعثة لحفظ السلام لا ينتهي أو يتناقص بالضرورة بانتهاء ولاية البعثة المعنية، فإنه لا يتفق مع نهج اللجنة الاستشارية الذي يتمثل في التوصية بوظائف على أساس الاحتياجات العامة، مما ينطوي على إغفال للمبادئ التي تحكم تشغيل حساب الدعم والميزانية العادية.

٥٩ - **السيد شاندرا** (الهند): قال إن الهند بوصفها مساهمة رئيسية بقوات ومعدات، تعتبر على الدوام حفظ السلام على أنه يمثل إحدى المهام الأساسية للمنظمة. وأضاف أن وفده يؤيد رأي اللجنة الاستشارية من أن الأمر يحتاج إلى مزيد من المبررات بالنسبة للمجموع الكلي للموارد المطلوبة لأنشطة حفظ السلام. ولا تكفي في هذا الصدد ما تقدمه الأمانة العامة من إيضاحات غامضة. وينبغي أن تشكل إعادة توزيع الموظفين وإعادة تصنيف الوظائف إلى مستويات أدنى، جزءا لا يتجزأ من تحليل الاحتياجات.

٦٠ - وينبغي في المناقشة المتعلقة بحساب الدعم، التأكيد على المجالات الأكثر حسما في أنشطة حفظ السلام، والتي تشمل تعزيز مكتب العمليات، ومكتب دعم البعثات، وشعبة الدعم الإداري، وشعبة الدعم السوقي، والشعبة العسكرية، وشعبة الشرطة المدنية وباعتبار طابع الوظائف التي تمت الموافقة عليها في إطار حساب الدعم، فإنه ينبغي القيام باستعراض دوري لعددها ومستواها من أجل تبرير استمرار وجودها.

٦١ - وفيما يتعلق بموضوع وحدة المطالبات بأجور السفر ومطالبات البائعين، قدمت الأمانة العامة إيضاحات غامضة في شهر أيار/مايو الماضي عن السبب في أن الوحدة لم يتم تعزيزها على الرغم من موافقة الجمعية العامة. ولم يتم أيضا الاستجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بنقل ثلاث وظائف إلى دائرة الإدارة والدعم الميدانيين. ويأمل وفده في أن يتم تنفيذ توصيات اللجنة الخامسة في المستقبل بالكامل وعلى وجه السرعة من جانب الأمانة العامة، وأن يكون هناك قدر أكبر من تمثيل البلدان المساهمة بقوات في إدارة عمليات حفظ السلام.

٦٢ - **السيد بلانكو دومينغويز** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن التباين الملحوظ بين البيان الذي قدمه الأمين العام A/C.55/55/46 و Add.1) والتعليقات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/56/478)، يدعو إلى القلق. ولدى وفده تحفظات جدية إزاء تعيين موظفين إضافيين وإعادة تصنيف الوظائف. وهو يعتقد أن تعزيز إدارة عمليات حفظ السلام ينبغي أن يكون أكثر شمولا من التدابير المقترحة، وأنه ينبغي تحسين قدرة الإدارة على الاستجابة على نحو سريع وفعال على أساس أكثر دواما.

٦٣ - **السيد هالبواكس** (المقرر المالي): لاحظ بارتياح اعتراف اللجنة المستمر بأنه ينبغي أن يكون للأمانة العامة موارد كافية من أجل تمكينها من تقديم الدعم لعمليات حفظ السلام. ويود أن يطمئن الأعضاء أن الإدارة سوف تواصل استخدام الموارد التي تحت تصرفها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية.

٦٤ - وأضاف أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام قد طلبت من الأمانة العامة أن تجري حوارا مع الدول الأعضاء بشأن مسائل ترتبط بإقامة احتياطي استراتيجي في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي. وقد جرت الآن هذه المشاورات وأن الأمانة العامة تعكف على إعداد تقرير عن هذا المفهوم سوف يتوفر للجنة الاستشارية في أوائل عام ٢٠٠٢، وللجنة الخامسة في الوقت المناسب للجزء الثاني من دورة الجمعية العامة السادسة والخمسين المستأنفة.

٦٥ - وفيما يتعلق بالوظائف الإضافية الـ ٩٣ لإدارة عمليات حفظ السلام التي وافقت عليها الجمعية العامة في القرار ٥٥/٢٣٨، قال إن عملية التعيين التي قامت بها الإدارة بالتعاون مع مكتب الموارد البشرية، تمضي قدما بسرعة استثنائية. وقد تم الأخذ في كامل الاعتبار آراء اللجنة الخاصة والجمعية العامة بشأن التمثيل الصحيح للبلدان المساهمة بقوات في الإدارة. ومنذ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وضع ٢٢ موظفا آخرين على اللائحة. وسوف يتم شغل الشواغر المتبقية خلال الأسابيع القليلة القادمة باستثناء حفنة قليلة.

٦٦ - وسوف تستخدم الإدارة شكل الميزنة على أساس النتائج في عرض تقديرات الميزانية القادمة لحساب الدعم، على النحو الذي اعتمدته الجمعية العامة. وأعرب عن ثقته في أن الشكل الجديد سوف يعزز نوعية الوثائق المقبلة لميزانية حساب الدعم.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

الاستشاريون (تابع) (A/55/59 و Add.1، A/55/321، A/55/451؛ A/56/7، A/56/16)

تفويض السلطة (تابع) (A/55/857 و Add.1، A/56/7)

٦٧ - **السيد لي تايجانغ** (الصين): قال إن تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الموظفين الفنيين الشبان في مجموعة مختارة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: التوظيف، والإدارة، والاستبقاء (A/55/798) قد أبرز أن موظفي الأمم المتحدة يتجهون بسرعة نحو كبر السن. وأنه ينبغي للأمانة العامة أن تتخذ تدابير للتصدي لهذه المشكلة الخطيرة في أقرب وقت ممكن. وأضاف أن وفده يؤيد التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. ويدعو أيضا الأمانة العامة إلى التعجيل بتعيين المرشحين الشبان الذين اجتازوا امتحانات التوظيف التنافسية الوطنية، وتخفيض الحدود القصوى للسن التي يتعذر بعدها للمرشحين أن يتقدموا لامتحانات التوظيف التنافسية.

٦٨ - ويرتبط مباشرة بمشكلة كبر سن موظفي الأمم المتحدة الممارسة التي تتبعها دوائر اللغات في الأمانة العامة باستئجار خدمات أعداد كبيرة من المتقاعدين والموظفين المؤقتين. ولا يعترض وفده على الاستخدام السليم للمتقاعدين والموظفين المؤقتين المؤهلين، وخاصة عندما يعقد الكثير من الاجتماعات. غير أنه يشعر بالقلق لأن بعض دوائر اللغات تستخدم موظفين طاعنين في السن، وأن المتقاعدين والموظفين المؤقتين في بعض الحالات يتجاوزون في العدد الموظفين العاديين. وتتمثل إحدى نتائج هذا الوضع الشاذ في انخفاض نوعية الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية. ولا يوجد أساس قوي للحجة القائلة بأن استخدام المتقاعدين والموظفين المؤقتين المعينين محليا يسفر عن وفورات في التكلفة. والواقع أن عدم استخدام المرشحين الشبان الذين يجتازون امتحانات التوظيف التنافسية أو يمرون بتدريب متخصص في الأمم المتحدة ينطوي على نوع من الهدر. ولا يوجد حاليا قدر كاف من الموظفين للاضطلاع بأعباء العمل الثقيلة في دوائر اللغات. وينبغي معالجة هذه المشكلة عن طريق زيادة عدد الوظائف العادية مع تخفيض عدد الموظفين المؤقتين، والأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تجديد شباب موظفي الأمم المتحدة.

٦٩ - وأخيرا، يشعر وفده بالقلق إزاء عدم احترام مبدأ المساواة بين اللغات الرسمية الست. ولئن كانت اللغة الصينية هي إحدى لغات الأمم المتحدة الرسمية، فإن بعض الكيانات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ولجنة حقوق الإنسان، لا تقوم بإصدار وثائق مهمة باللغة الصينية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموقع الشبكي للغة الصينية لا يوجد به سوى وظيفة مؤقتة واحدة، ولم يحدث إطلاقا أن قسم التحرير ومراقبة الوثائق في مكتب الأمم

المتحدة في جنيف استخدم محررا صينيا، وإن وحدة الإذاعة الآسيوية في إدارة شؤون الإعلام لا تضم وظيفة من الرتبة ف – ٤ أو وطنيا صينيا بين موظفيها. ومن المأمول تصحيح أوجه عدم المساواة هذه.

٧٠ – **السيدة ساريجالينسكايا** (أذربيجان): قالت إن وفدها وإن كان يؤيد الاقتراح الذي طرحه في الجلسة السابقة للجنة ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بإرجاء النظر الموضوعي في البند الحالي إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، فإنها تود أن تطرح عددا من النقاط بشأن ملاحظات اللجنة الاستشارية عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استخدام الاستشاريين في الأمم المتحدة (A/55/59) وتعليقات الأمين العام عليه (A/55/59/Add.1).

٧١ – وقد تساءلت اللجنة الاستشارية عن جدوى اتخاذ النطاقات المستصوبة المستخدمة للموظفين الفنيين الممولين من خلال الميزانية العادية، بوصفها معيارا للتوزيع الجغرافي في استخدام الاستشاريين. غير أن وفدها يرى أن هذا المقياس سيكون مقبولا على أساس مؤقت ريثما تعتمد الجمعية العامة منهجية لتحقيق التوازن الجغرافي في استخدام الاستشاريين.وقالت إن وفدها يشارك اللجنة الاستشارية قلقها لأنه ما زال يتعين إقامة نظام لجمع بيانات دقيقة وتحليلها والإبلاغ عنها بشأن الاستشاريين والمتعاقدين الفرديين. وهناك حاجة إلى تعجيل النشر الكامل لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، الذي من شأنه تسهيل وضع قائمة حصرية بالمهارات داخل الأمانة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تجنب استخدام استشاريين من الخارج على نحو غير ضروري وينطوي على هدر. غير أنه من المناسب استخدام استشاريين محليين ذوي كفاءات عالية إذا كان ذلك أكثر فعالية من حيث التكاليف عن إيفاد خبراء من الأمانة العامة. ويعتبر وفدها أن المعايير الرئيسية في اختيار الاستشاريين ينبغي أن تحقق فعالية التكلفة ونوعية الخدمات المقدمة. ومن شأن زيادة استخدام الاستشاريين من البلدان النامية ومن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، أن يحقق كل من هذين المطلبين.

٧٢ – **السيد فريد** (المملكة العربية السعودية): أشار إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تفويض السلطة لإدارة الموارد البشرية والمالية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتعليقات الأمين العام عليه (A/55/857 و Add.1)، وقال إنه ينبغي ألا يوجد نظام تفويض للسلطة بدون وضع نظام موثوق به وشامل للمساءلة. ويعتقد وفده أن معايير الأداء ينبغي أن تكون محددة بدرجة أكبر، وأن يتم الاضطلاع بتقييم الأداء في ضوء أهداف محددة.

٧٣ – وقال إن وفده يرى أن تفويض السلطة يجب أن يكون محددا بوضوح في أوامر تفويض فردية تشمل ذكر مصدر السلطة الأصلي، ووصف السلطة التي ستفوض مع تحديد واضح ومتسق لأهدافها، وأي قيد سيفرض بما في ذلك أي قيد على التفويض الفرعي، وذكر تفويضات سابقة يتعين مراجعتها أو إلغائها إذا اقتضى الأمر، وتاريخ بدء نفاذ التفويض ومدته.

٧٤ – وقال إن وفده يؤيد أيضا إنشاء لجنة للمساءلة سوف تساعد في تعزيز المساءلة على مستوى الإدارة العليا. ومن الضروري وجود حوار فعَّال بين الإدارة والموظفين ومراعاة آراء الموظفين واقتراحاتهم بغرض الوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة.

٧٥ – كما يؤيد وفده التوصية ٥ في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن الحاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية ترسي في جميع أنحاء الأمانة العامة "ثقافة" تتسم بالوضوح والشفافية والاتصال.

٧٦ - وأشار إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استخدام الاستشاريين في الأمم المتحدة (A/55/59)، وقال إن وفده يؤيد توصية الوحدة من أنه من الضروري أن يستعرض مكتب إدارة الموارد البشرية جميع طلبات الخبرة الاستشارية للتأكد مما إذا كانت الخبرة المطلوبة متوفرة داخل المنظمة. ومن المهم أيضا تحقيق التوازن الجغرافي السليم في استخدام الاستشاريين.

٧٧ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): قالت إن وفدها يؤيد الاقتراح الذي طرحه في الجلسة السابقة للجنة ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن الإجراء المتعلق بالنظر في البند الحالي. غير أنه يود مناشدة الأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية أن يكفل أن تعكس الوثائق والبيانات العامة بشأن قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥٨ بدقة عملية التفاوض التي أدت إلى اتخاذ القرار. والرأي السائد هو أن الجمعية العامة قد أُعطت الضوء الأخضر لمقترحات الأمين العام الرامية إلى إصلاح إدارة الموارد البشرية. والواقع أن الوفود بذلت جهودا شاقة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن بعض التدابير الواردة في الصفقة وكان عليها أن تعقد حلولا وسطا من أجل تلبية احتياجات كل من الدول الأعضاء والأمانة العامة.

٧٨ - **السيد فيدوروف** (الاتحاد الروسي): أعرب عن أسفه لأن اللجنة لم تقم بالنظر في عدد من الأمور المتعلقة بإدارة الموارد البشرية خلال المداولات بشأن البند الحالي. وقد تناولت اللجنة تقرير الأمين العام بشأن معدلات الشغور المفرطة في دوائر اللغات في بعض مراكز العمل والمسائل المتعلقة بتعيين موظفي اللغات (A/56/277)، على سبيل المثال، في إطار البند ١٢٤ الخاص بخطة المؤتمرات. والواقع أنه لم يتم إدراجه حتى في قائمة الوثائق المتعلقة بالبند الحالي.

٧٩ - **السيد ميرمحمد** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن اللجنة تنظر في مسألتين فقط في إطار بند ١٢٦ من جدول الأعمال، وهما استخدام الاستشاريين وتفويض السلطة. وقد نظرت اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تفويض السلطة لإدارة الموارد البشرية والمالية في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/55/857) وتعليقات الأمين العام عليه (A/55/857/Add.1). وبناء على توصية من اللجنة، أيدت الجمعية العامة في مقررها ٥٥/٤٨١، استنتاجات الوحدة وتوصياتها وقررت النظر في ملاحظات اللجنة الاستشارية بشأنها في دورتها السادسة والخمسين. ونظرا لأن اللجنة الخامسة قد أخذت علما الآن بآراء اللجنة الاستشارية، فإن عليها أن تدعو ببساطة الأمين العام إلى تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، مع الأخذ في كامل اعتباره ملاحظات اللجنة الاستشارية. وليس من الضروري إجراء مشاورات غير رسمية. أما بالنسبة لاستخدام الاستشاريين، فقد نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في التقارير ذات الصلة، وأيدت بعض توصيات وحدة التفتيش المشتركة بينما أعربت عن تحفظاتها بشأن البعض الآخر. ولم تقدم اللجنة الاستشارية، من جانبها، سوى ملاحظات بشأن المسألة. لذلك فهو يحث اللجنة الخامسة بأن تؤيد ببساطة توصيات لجنة البرنامج والتنسيق وتدعو الأمين العام إلى أخذ ملاحظات اللجنة الاستشارية المتصلة بالموضوع في كامل اعتباره. ويعتقد وفده أن مسار العمل هذا سوف يشكل وسيلة مرضية للتصرف في البند الحالي، بما يتيح للجنة الخامسة أن تركز جهودها على الميزانية البرنامجية المقترحة.

٨٠ - **السيد تيليمانز** (بلجيكا): قال إن اللجنة تحتاج إلى فترة من الوقت للتفكير قبل اتخاذ أي إجراء بشأن المسألتين المطروحتين عليها.

٨١ - **الرئيس:** اقترح إجراء المشاورات غير الرسمية في الموعد المقرر.

٨٢ - تقرر ذلك.

تنظيم الأعمال

٨٣ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): أعربت عن قلقها لأن على اللجنة أن تبحث في مشاورات غير رسمية بعد ظهر اليوم ثلاثة أجزاء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وهي تشمل ١٤ بابا في مجموعها. وإذا كان من المهم استخدام وقت اللجنة على أكفأ نحو ممكن، فإن برنامج العمل الحالي لا يتيح للوفود قدرا كافيا من الوقت للاستعداد من أجل أن تتمكن من المشاركة على نحو فعال في المناقشات المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة. وهذا أمر مؤسف بصفة خاصة لأن الأبواب الفردية ليس من المقرر بحثها في الجلسات الرسمية. وينبغي أن يتسم برنامج العمل في المستقبل بقدر أكبر من الواقعية.

٨٤ - **الرئيس:** قال إن المكتب سوف يأخذ هذه الشواغل في الاعتبار.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.